الأمم المتحدة

A/60/768

الجمعية العامة

Distr.: General
19 April 2006
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ١١٢ (هـ) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية والانتخابات الأخرى: انتخاب أعضاء مجلس حقوق الإنسان الـ ٤٧

مذكرة شفوية مؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكينيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية كينيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة ويشرفها أن تبلغه بأن كينيا قررت أن ترشح نفسها لعضوية مجلس حقوق الإنسان في الانتخابات المقرر إجراؤها في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ (انظر المرفق).

010506 010506 06-31779 (A)

مرفق للمذكرة الشفوية المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكينيا لدى الأمم المتحدة

كينيا: مذكرة بشأن مجلس حقوق الإنسان

قررت كينيا أن ترشح نفسها لعضوية مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الانتخابات المقرر أن تجريها الجمعية العامة في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١.

لقد ظلت كينيا تشارك بنشاط في المفاوضات المتعلقة بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان في كل من نيويورك وجنيف، وهي ترحب بإنشاء مجلس حقوق الإنسان كخطوة مهمة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز تشجيع وحماية حقوق الإنسان.

وستواصل كينيا دعمها لجميع المبادرات والإصلاحات المتعلقة بآلية حقوق الإنسان التي تهدف إلى إنشاء منظمة قوية وفعالة وأقل تسييسا تعمل على تعزيز حقوق الإنسان والاستجابة على نحو ملائم في حالات الاعتداء على حقوق الإنسان في أي جزء من العالم.

وتتعهد حكومة كينيا في هذا الصدد بالالتزامات التالية:

على الصعيد الدولي

- قامت كينيا وسوف تظل تقوم بدور حيوي في التوسط في حل الصراعات الإقليمية من أجل تهيئة أوضاع مواتية ومستقرة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويستند هذا الهدف إلى اقتناع كينيا بأن التمتع بحقوق الإنسان لا يمكن ضمانه إلا في ظروف يسودها السلام والأمن والاستقرار.
- يتمثل أحد المبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية الكينية في أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان يجب متابعتها عن كثب على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وسوف تواصل كينيا اتباع هذه السياسة بالتعاون مع المجتمع الدولي.
- وكبيان على التزامها بمبدأ التعاون الدولي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان كانت كينيا عضوا في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الفترات من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٦ ومن ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤ ومن ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣، كما كانت عضوا في الفترة الممتدة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧.
- تواصل كينيا التعاون عن كثب مع الإجراءات والآليات الخاصة للجنة، عن طريق دعوة المقررين الخاصين لزيارة كينيا ومد يد العون لهم في أداء أعمالهم القيمة.

تؤيد كينيا مبدأ الاستعراض الدوري الشامل الذي يفحص سجلات الدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان. وكانت كينيا من بين أوائل الدول الأفريقية التي عرضت من تلقاء نفسها أن تخضع للاستعراض بموجب الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والتي تُجري تقييما لسجلات الأعضاء وتوصي بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون والعدالة.

على الصعيد الوطني

- كينيا طرف في جميع الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان وتتعهد بمواصلة تقديم تقارير وطنية لمختلف الهيئات الإقليمية والدولية المنشأة بمعاهدات.
- سعت كينيا إلى أن تقرن التزاماتها في إطار القانون الدولي باستراتيجيات وخطط عمل عملية موازية على الصعيد الوطني، وهي تسترشد على الدوام بمبادئ الكرامة الإنسانية وعدم التمييز والتعاون والمساواة للجميع.
- تعتبر كينيا أن جميع حقوق الإنسان هي حقوق أصلية لا يمكن تجزئتها وهي حقوق مترابطة تعتمد على بعضها البعض. ويكفل دستور كينيا التمتع بجميع الحقوق دون تمييز. ويمنح مشروع الدستور الذي لا يزال قيد الدراسة المحكمة العليا ولاية غير محدودة في جميع القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.
- أُدخل بُعد سياسي جديد بعد إجراء الانتخابات الديمقراطية التاريخية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ووضعت الحكومة مُنذ البداية تعزيز وحماية حقوق الإنسان كأساس لسياستها الداخلية والخارجية.
- تم اتخاذ عدد من الخطوات الملموسة لضمان الحقوق المدنية والسياسية لمواطني كينيا. وتشمل تلك الخطوات ما يلي:
  - فتح مجال المشاركة غير المحدودة للمواطنين في العملية الديمقراطية؛
  - إنشاء وزارة للعدل والشؤون الدستورية ومنحها ولاية صريحة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق الحكم الرشيد؛
  - إنشاء اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان كهيئة دستورية مستقلة تقوم بدور المراقب لضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد؛
  - التحرير التام للموجات الإذاعية بروح من حرية الإعلام والتعبير عن الرأي. وتعمل المحطات الإذاعية والتليفزيونية المستقلة، فضلا عن الصحف المحلية والدولية، بحرية تامة؛

- صادقت كينيا على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة كما اتخذت الخطوات التشريعية والإدارية اللازمة لتنفيذ أحكام الاتفاقية.

- صادقت كينيا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل وإشراك الأطفال في الصراع المسلح وسنّت قانونا شاملا بشأن الأطفال يتضمن الالتزامات الواردة في اتفاقية حقوق الطفل.

- أصدرت كينيا قانون لجنة شؤون الجنسين وأنشأت اللجنة الوطنية المعنية بشؤون الجنسين لتعميم المنظور المتعلق بقضايا الجنسين في جميع أوجه الحياة العامة.

- شرعت كينيا في اتخاذ تدابير واسعة لتعزيز الجهاز القضائي وضمان إنشاء مؤسسة مستقلة وفعالة ونزيهة وهو ما يتطلبه الحكم العادل والشفاف والمسؤول. أنشأت الحكومة المزيد من المحاكم في جميع أنحاء البلد.

- أرست الحكومة إطار عمل قانونيا ودستوريا سليما للتحقيق والمحاكمة ومعاقبة المتورطين في عملية الفساد. وتم إصدار قانون مكافحة الفساد وقانون الجرائم الاقتصادية لعام ٢٠٠٣ وقانون الخدمة العامة والأخلاقيات لعام ٢٠٠٣ بهدف حماية الموارد العامة من عمليات السرقة والإهدار والنهب، وبالتالي إتاحتها لبرامج تخفيف الفقر.

- طبقت كينيا نظاما لتوفير التعليم الابتدائي بالمجان للجميع بهدف إعمال الحق في التعليم. وتُبذل جهود مماثلة في مجالات أخرى تشمل الصحة والإسكان.